المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التطورات السياسية في مصر بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي
اسم الكاتب: د. سيما علي مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6608
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التطورات السياسية في مصر بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

د. سيماء علي مهدي
simea@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الملخص

تكتسب المؤسسة العسكرية في مصر أهمية كبيرة في النظام السياسي وفي الحياة السياسية عموما، وتعود هذه المكانة لاعتبارات تاريخية اكتسبها الجيش منذ ثورة الضباط الأحرار، التي أسقطت النظام الملكي، وأعلنت قيام النظام الجمهوري، والملاحظ أن كل الرؤساء الذين حكموا مصر في إطار النظام الجمهوري سواء من جمال عبد الناصر أو أنور السادات أو حسني مبارك كلهم أبناء المؤسسة العسكرية، وبعد التحول السياسي الذي شهدته مصر في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ م، والذي أفضى إلى تنحي الرئيس "حسني مبارك"، لعبت المؤسسة العسكرية من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة دورا رئيسيا في التأثير على المشهد السياسي أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها، فبعد سلسلة من الإجراءات والبيانات التي قام بها المجلس العسكري لمسايرة الاحداث، وما نتج عن الحراك السياسي، وفوز أول رئيس مدني في تاريخ مصر، وعودة حركة الاخوان المسلمين الى واجهة المشهد السياسي، دخلت مصر في مرحلة من التجاذبات السياسية بين المؤسسة العسكرية والرئيس " محمد مرسي"، وفي ظل عدم استعداد العسكر للتخلي عن دورهم المحوري في الحياة السياسية، قاموا بالانقلاب على الرئيس وإرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الحراك (الثوري)، في ظل عدم وجود مؤشرات تدل على قدرة أي طرف في الساحة السياسية المصرية لمواجهة الدور المتزايد للجيش في السياسة.

كلمات مفتاحية: تطورات سياسية، الاحتجاجات، السيسي، الانقلاب، مصر.

Political Developments in Egypt During the era of President Abdel Fattah El-Sisi

Dr. Saima Ali Mahdi
simea@uomustansiriyah.edu.iq
Al-Mustansiriya University /College of Political Science

Abstract:

The military institution in Egypt is gaining great importance in the political system and in political life in general. This status is due to historical considerations that the army gained since the Free Officers Revolution, which overthrew the monarchy and declared the establishment of the republican system. The three presidents (Abdul Nassir, As-Sadat, Mubarak) who ruled Egypt within the framework of the republican system from the July 1952 revolution until the January 2011 revolution are members of the military establishment. After the political transformation that Egypt witnessed on January 25, 2011, which led to the resignation of President Mubarak, the military establishment, through the Supreme Council of the Armed Forces, played a major role in influencing the political scene during the transitional period and beyond.

After a series of actions and statements taken by the Military Council to keep pace with the events, and what resulted from the political movement, the victory of the first civilian president in the history of Egypt, and the return of the Muslim Brotherhood movement to the forefront of the political scene, Egypt entered a phase of political tensions between the military establishment and President Mohamed Morsi. In light of the military's unwillingness to give up their pivotal role in political life, they staged a coup against the president and returned the situation to what it was before the revolutionary movement, in light of the lack of indications indicating the ability of any party in the Egyptian political arena to confront the army's increasing role in politics

Keywords: Political Developments, Protests, Sisi, Coup, Egypt.

المقدمة :

تعد التطورات السياسية في مصر من المواضيع الجدير بالدراسة، لان بدايتها تميزت بالاغتيال خوفاً من تأثير بعض الشخصيات الفكرية والعقائدية والكارزمية على المشهد السياسي الى أن انتهت بإحتجاجات شعبية، وتعد هذه الاحتجاجات في المنطقة العربية من اعتى الاحتجاجات التي لم تشهدها

المنطقة من قبل، أخذت طابعاً إقليميا متأثرة ببعضها البعض، نتجت عن ذلك حكم حركة الاخوان المسلمين بقيادة(محمد مرسي)، لكنه بفعل فشل إدارة المرحلة الانتقالية أدت الى عودة التظاهرات وإن كانت مسيسة، ومنذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية ، تمكن من إرجاع سياسة مصر الى سابق عهدها محاولاً احداث بعض التطورات السياسية والاقتصادية يخفف من حدة الازمة التي تعاني منها الجمهورية المصرية.

أهمية البحث:

تهدف الدراسة لتوضح اهمية مصر بكونها لاعباً مؤثراً على الصعيد الاقليمي والدولي كونها تملك موقعاً ستراتيجياً مهما وتركيبة سكانية تكاد تكون الاكثر بالمنطقة العربية عدا قربها الجغرافي من اسرائيل المزعزعة لسلامتها واستقرارها وإن كان بينهم سلام ظاهرياً لكن تطلعات اسرائيل التوسعية يحول دون ذلك.

اشكالية البحث:

يتجه البحث نحو دراسة حالة مصر بعد الثورة وقدرتها على مواجهة أزمة بناء الدولة في ظل التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية، وفي هذا السياق تتمحور اشكالية الدراسة في سؤال مركزي هو، الى اي حد يمثل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي نمط الحكم العسكري في مصر؟ وان الدولة المصرية بقيادة الرئيس" السيسي" هل هي مؤهلة بأن تلعب دوراً إقليمياً ، يمكن مصر من إعادة مكانتها الإقليمية المعهودة عنها.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: " إن نجاح مصر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي مرهون بتحسين الحالة الاقتصادية".

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف حالة مصر على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، كذلك تتيح تحليلاً للتحولات السياسية التي مرت بها.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي

لأجل فهم التطورات السياسية في مصر لابد من توضيح مفاهيم عدة منها :

المطلب الاول: مفهوم النظام السياسي

كلمة النظام لغوياً تعني، نظم الأشياء نظماً إذا ألفها وضم شتاتها، أو الأحكام التي تنتظم في موضوع واحد(الرازي، ٦٩٢) . أما السياسة فهي أخذت من مصدر ساس بمعنى دبر أو القيام بما يصلح شئ ما (بن منظور، ١٠٩). أما اصطلاحاً فيعرف النظام السياسي على أنه:(اطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر والمكونات تعد الدولة الأهم فيها، إذ تتولى مؤسساتها السياسية والدستورية–التشريعية والتنفيذية والقضائية–مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته)(العنبكي ٢٠١٥، ١٢). لهذا فإن النظام السياسي يضطلع بوظائف عدة بمكن إجمالها بما يأتي :

١. تحديد أهداف المجتمع ومهماته .
٢. تعبئة طاقات المجتمع .
٣. تحقيق الانسجام بين إفراد المجتمع وتوحيدها (الوحدة الوطنية) .
٤. إضفاء الشرعية على الحياة السياسية وذلك من خلال المطابقة بين القواعد الدستورية والقانونية والواقع السياسي .
٥. توفير الحماية و الأمان للمجتمع ، مما يعني العمل على إرساء دعائم السلام .
٦. العمل على تحقيق التنمية والتطور في مناحي الحياة .
٧. العمل من اجل الحصول على الرفعة والعزة والعظمة للمجتمع والدولة .

كما أنه ما يميز النظام السياسي هو أنه يسمح للسلطة القانونية باستخدام القوة لإجبار أي شخص على الانصياع لأوامرها.

المطلب الثاني: مفهوم الحزب السياسي

الحزب في اللغة يعني، جماعة الناس والجمع أحزاب، وحِزْبُ الرجل: أصحابه وجنده الذين على رأيه، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب(بن منظور، ٣٠٨). أما اصطلاحاً فقد عرفه (هارولد لاسويل) بأنه "تنظيم يتخصص في التقدم بمرشحين بأسمه في الأنتخابات"(المنوفي ١٩٨٧، ١٨٤). وهناك من عرف الحزب السياسي على أنه:(تنظيم سياسي لقوى اجتماعية معينة تجمعهم

نظرة عامة، أو أيديولوجية واحدة هدفهم الأخير الحصول على السلطة، أو الاحتفاظ بها)(العاني ١٩٩٠، ١١١). أما جماعات المصالح فتختلف عن الحزب لكونها جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على اعضائها نمط معين من السلوك الجماعي(الاسود ١٩٨٠، ٣٥٥) ، ويدافعون عن مصالحهم بالوسائل المتيسرة لديهم، علنية كانت أم سرية، ويسعون للضغط على هيئات السلطة في الدولة كي تتخذ قرارات تراعي مصالحهم وأهدافهم المشتركة، وكان ظهور تلك الجماعات كنتيجة لتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة، والاهداف هنا لا تقتصر على الجوانب المادية فحسب بل تتعداها الى الأفكار والمبادئ والقيم المعنوية(المنوفي ١٩٨٧ ، ١٦٩). وبذلك يمكن أن تكون جماعات المصالح ذات أهداف سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو إنسانية أو أيديولوجية، وقد تكون منظمة أو غير منظمة، وقد يقتصر نشاطها في إطار محلي أو وطني أو قد يكون لها امتدادات اقليمية أو دولية.

وتعد طريقة الانتخاب المتبعة في الدولة من أهم العوامل التي تؤثر في التحالفات والائتلافات الحزبية، إذ أن كل من الانتخاب المباشر والانتخاب الغير مباشر، وكذلك الانتخاب بالتمثيل النسبي يؤثر تأثيراً خاصاً في هذا المجال، وكقاعدة عامة الانتخاب غير المباشر يساعد على قيام الاتفاقات الحزبية لأن هذا الانتخاب يتم على درجتين أو مرحلتين في أولاهما يقوم الناخبون الاوليون بانتخاب الناخبين الثانويين وفي ثانيهما يقوم الناخبون الثانويون بانتخاب النواب، فعند ظهور نتائج الانتخاب في المرحلة الاولى يستطيع كل حزب من الاحزاب المشتركة في الانتخابات معرفة قوته وبالتالي امكانية فوزه في المرحلة الثانية من الانتخاب، وعلى هذا تظهر التحالفات الحزبية بين الاحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية لمواجهة الاحزاب المناوئة لها، فتقوم الاحزاب الضعيفة التنازل لمصلحة الاحزاب القوية المقاربة لها في الافكار والاتجاهات السياسية والايعاز لناخبيها الثانويين بالتصويت لمرشحي هذه الاحزاب المناوئة من الفوز بالانتخاب. أما الانتخاب المباشر فبما أنه يتم على مرحلة واحدة فأنه لا يساعد كثيراً على قيام الائتلافات الحزبية، فأنها أن حدثت تكون اقوى واشمل من تلك التي يؤدي اليها الانتخاب غير المباشر، والسبب يعود الى أن الائتلافات الحزبية التي تظهر عند الأخذ بالانتخاب المباشر تعقد قبل إجراء عملية الانتخاب وبالتالي قبل معرفة كل حزب من الاحزاب السياسية لقوته الحقيقة في كل منطقة من المناطق الانتخابية، فهي تستلزم التضحية من قبل الاحزاب المتقاربة في الاتجاهات والافكار لمواجهة الاحزاب المناوئة، وهذا يتطلب اتفاقا تاماً وأكثر صلابة من الاتفاق الذي يحدث بعد الدور الثاني في الانتخاب غير المباشر. أما بالنسبة الى الانتخاب بالتمثيل

النسبي فبما أنه يساعد على تمثيل جميع الاحزاب السياسية في المجالس النيابية بنسبة قوة كل منها فأنه كقاعدة عامة لا يساعد على قيام الائتلافات الحزبية على الصعيد الانتخابي إلا بالنسبة الى متبقيات الاصوات الانتخابية في كل منطقة من المناطق الانتخابية وفي حالة ما اذا كان النظام يسمح بتجميعها، وعلى العكس من ذلك بما ان هذا النوع من الانتخاب يؤدي في الغالب الى عدم استطاعة احد الاحزاب السياسية الفوز بالأغلبية في المجالس النيابية فانه يساعد على قيام الائتلافات الحزبية على الصعيد الحكومي يقصد (تشكيل الحكومات الائتلافية أو يقصد معارضتها) (حمادي ١٩٧٥، ١٨٠-١٨٢). وعلى وجه الجملة تتولى الأحزاب السياسية القيام بجملة من الوظائف تختلف حسب طبيعة العلاقة بين الحزب والنظام السياسي، وهناك من حدد وظائف الاحزاب في إطار دائرتين أساسيتين(العاني١٩٩٠، ١١٨-١١٩): أولاهما مجموعة الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية خارج السلطة أي قبل أن تستلم السلطة، وذلك من خلال بلورة المسائل وتحديد أولوياتها وتوجيه الرأي العام وتجميع المصالح وتمثيلها وكذلك تقوم بوظيفة الرقابة على أداء السلطة الحاكمة وهذه هي وظائف الاحزاب المعارضة تمارسها في مواجهة سياسات حزب أو الأئتلاف الحاكم ، أما الدائرة الثانية فهي الوظائف التي تؤديها الأحزاب بعد وصولها إلى الحكم، وعلى اساسها تتجسد في اختيار الحاكمين وتحديد بنية الحكومة والعلاقة بين المؤسسات، فالأحزاب السياسية هي التي تقوم باختيار من يتولون المهام والوظائف التشريعية والتنفيذية وهي التي تدعم مرشحيها في الانتخابات.

المطلب الثالث: مفهوم التغيير السياسي

التغيير لغة، اسم مشتق من الفعل "غير" وغير الشئ أي بدله وجعله على غير ما كان عليه، وغير عليه الأمر: حوله، وتغير الشئ عن حاله:تحول، وغيره حوله وبدله (مصطفى ١٩٩٣ ، ٦٦٨)، أما اصطلاحاً فيعرف على أنه (انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً)(العلوان٢٠٠٣، ١١). وفي تعريف آخر عرف التغيير بأنه: (تحرك ديناميكي بأتباع طرق وأساليب مستحدثة ناجمة عن الإبتكارات المادية والفكرية ليحمل في طياته وعودا واحلام البعض وندم والألم البعض الآخر وفق الإستعداد الفني والإنساني)(الحريري٢٠١١، ٦٦).

أما التغيير السياسي فيشير إلى (الانتقال من وضع سياسي الى آخر، والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح "إصلاح" ويمكن عده مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع)(المرسومي٢٠٠٦، ٢٧) . هذا وان التغيير السياسي قد يأخذ أكثر من شكل فـ(ستيفن والت) ذهب الى ان التغيير يكون اما بأساليب ناعمة وهي غالبا ماتلامس القيم والمعنويات

وهذه تأخذ بالنمط التقليدي، وأساليب صلدة(خشنة) والتي غالبا ماتلامس جوهر البناء المادي فهو ذو طبيعة شاملة ونتائجها غير ثابتة(العمار ٢٠١١، ١٧). هناك مصطلحات ذات صلة بالتغيير منها:

١- الاحتجاجات: تعد ظاهرة الحركات الاحتجاجية والتي غالباً ما أخذت صيغة التظاهرات والاعتصامات شكل من إشكال التعبير عن أراء الجماهير ومطالبها، فمع نهاية عام٢٠١٠وبداية عام ٢٠١١ شهد الكثير من الدول العربية ظهور الحركات الاحتجاجية والاعتصامات، وقد ابتدأت من تونس مروراً بمصر واليمن وليبيا (عبد القادر ٢٠١٢، ١١) . وقد عرفت الحركات الاحتجاجية (الاجتماعية)على أنها:(مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع وتحدي سلطة النظام السياسي القائم)(وهبة ٢٠١١، ٤٠-٤١).

٢- التظاهر والاعتصام: عرف التظاهر على أنه (خروج إلى المجال العام طلباً لإحقاق حق أو دفع ظلم فهو خروج من البيت إلى الشارع أو الميدان يعبر عن حالة عدم الرضا في الخير الخاص وحملها إلى الخير العام)(عبد القادر ٢٠١٢، ١١) ، إما الاعتصام فعرفه (عبد الوهاب الكيالي) على أنه:(مظهر احتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الاحتلال السلمي لمكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضوع الاحتجاج)(الكيالي، ٢١٣)، وهناك من عرف الاعتصام على أنه (مرحلة متقدمة من حركة الاحتجاجات الشعبية تسبب إزعاجا وضغطاً كبيرين على الأنظمة السياسية القائمة ، نتيجة لشمولية أهدافها واتساع نطاق المشاركة فيها)(عبد القادر ٢٠١٢، ١٢) .

٣- الثورة والانقلاب: تعرف الثورة على أنها:(نمط خاص للتغيير الاجتماعي، لأنه يستلزم إدخال العنف في العلاقات الاجتماعية) ، ويمكن تحديد أبعاد التغيير الثوري على النحو الآتي: تغير البنية الاجتماعية، وتغير القيم ومعتقدات المجتمع، وتغير المؤسسات، وتغير في تكوين القيادة وأساسها الطبقي، وتغير النظام القانوني، واستخدام العنف في الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام (الطعان ١٩٧٧، ٨٢-٨٣). ويكشف هذا التحديد مسألة مهمة، وهي أن التغيير الثوري لا يقتصر على التغيير السياسي، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية وتنتهي بأن تكون اجتماعية فتحدث تغيرات كمية ونوعية في النظام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، إلا أن العنصر المميز للتغيير الثوري هو الاعتماد على العنف، وتعد الثورة وسيلة مشروعة لإسناد الحكم، وذلك لأنها من المفترض أن تكون معبرة عن إرادة الشعب الذي هو صاحب السيادة الحقيقية، وإذا ما بدأ الشعب بالشعور بفقدان سيادته وظلم الحاكم أصبح له الحق في إنهاء حكم الحاكم (كوهان١٩٧٩، ١٨-١٩) ،أما الانقلاب فهو(قيام شخص أو مجموعة أشخاص من داخل مؤسسات الدولة، وفي الغالب يقوم بالانقلاب قادة عسكريون

ويتعاون معهم عدد من المسؤولين المدنيين في الدولة، يتم الاطاحة برأس النظام وبعض رموزه ،وربما تغيير بعض مؤسسات الدولة، وربما استمرار العمل بنفس الدستور النافذ)(بشارة ٢٠١١، ٢٨).

ويكون الانقلاب على نوعين: أولهما انقلاب حكومي يتم من دون تدخل قوة عسكرية تدعمه وعن طريق إجراءات تتم داخل الحكومة، ومن دون أن يشارك فيه الشعب بعيداً عن جميع المتغيرات في المجتمع، ويقوم به بعض القابضين على السلطة، إذ يعمد إلى إلغاء الدستور أو ايقافه أو تعديله، كما في الانقلاب الذي قام به نابليون بونابرت عام ١٧٩٩م ونابليون الثالث عام١٨٥١م، إذ أصدر كل منهما دستور أستأثر بسلطاته كافة، أما النوع الثاني من الانقلابات فهو انقلاب العسكري والذي يلجأ إليه مجموعة من الأفراد العسكريين في جيش تقليدي محترف من أجل السيطرة على الحكم لصالحهم أو لصالح قوى تؤيدهم وتساندهم(متولي١٩٩٧، ٧٤). وقد يكون الانقلاب شرعي أو غير شرعي، فهو قد يكون غير شرعي اذا كانت الغاية منه الاستيلاء على السلطة من اجل تحقيق مصالح القائمين به، وقد يكون شرعي عندما تكون الغاية منه تحقيق تغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لصالح الشعب (حمادي١٩٧٥، ١٩-٢٠).

المبحث الثاني: دوافع التغيير السياسي في مصر

مر النظام السياسي المصري بعدة تغيرات (وإن كانت اغلبها شكلية)، سواء من ناحية السياسات المتبعة أو من خلال نظام الحكم وطبيعته الهيكلية أو مع علاقاته الخارجية ، إذ تتميز مصر بموقع جغرافي مميز يقدر بمساحة مليون كيلومتر مربع مقسمة على ٢٧ محافظة، وكثافة سكانية عالية تقدر بـ١٠٥مليون نسبة لعام ٢٠٢٣م، وهذا التعداد السكاني الهائل صاحبه فقر وبطالة مما أثر على الجانب الاقتصادي المهدد للاستقرار السياسي.

المطلب الاول: الدوافع الداخلية

الفرع الاول/ الدافع الاقتصادي: كان الهيكل الإنتاجي المصري حتى أواخر الخمسينيات بصفة عامة، هيكلاً ذا طابع زراعي محدود العمق الصناعي والتكوين الرأسمالي، رغم ذلك فإنه متخلف لا ينساب التطور العالمي ولا يقضي على الفقر الاجتماعي، وكانت الدولة في حاجة شديدة لاستخراج فائض كبير من الزراعة حتى تستطيع تمويل مشاريعها الصناعية ، ويستلزم ذلك إصلاحا زراعيا يخلق علاقة جديدة بين الدولة والفلاحين، ولم يكن المستفيد الأساسي من هذا الإصلاح الفلاحين الفقراء، وانما البرجوازية الريفية والدولة، ولهذا كانت فترة الخمسينات وحتى منتصف الستينات فترة هيمنة شبه كاملة من قبل الناصرية على الحركة العمالية وعلى الريف المصري، إذ احتكرت الدولة كل مستلزمات

الإنتاج الزراعي من بذور وسماد ومكائن، كما احتكرت عملية تسويق المحاصيل بشكل كامل عبر الجمعيات التعاونية التي تعد أداة لسيطرة الدولة على الزراعة، ووضعت الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٦٠/١٩٦١ كخطة تصنيع تستهدف الدولة من خلالها تركيز كل الاستثمارات على عملية التصنيع وعلى بناء السد العالي لزيادة الإنتاج الزراعي وكمصدر أساسي للطاقة الصناعية لكنها فشلت بكثرة المديونية الخارجية(تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية ١٩٩٩، ٥). كذلك لم يكن موقف الاتحاد السوفيتي مختلفا عن موقف أي دائن رأسمالي، فكانت نصائح الحكومة السوفيتية وشروطها لمد قروض جديدة لا تختلف عن نصائح صندوق النقد الدولي من ضرورة سياسات تقشفية، وقد جاءت حرب ١٩٦٧ لتعطي التجربة الضربة القاضية، وفي فترة السبعينات وبداية الثمانينيات الذي أنقذ النظام من الناحية الاقتصادية لم يكن سياسات الانفتاح، ولكنه تدفق القروض الغربية بسبب سياسات السلام مع إسرائيل والتحالف مع أمريكا من جانب، وارتفاع أسعار البترول من الجانب الآخر(تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية ١٩٩٩، ١٠). نتج عن ذلك منذ أواخر السبعينات وحتى بداية التسعينات هدوءً نسبياً، ولكن مع بدايات التسعينات بدأ هذا الوضع في التغيير، ويعود ذلك الى التحولات الاقتصادية ودمج الاقتصاد المصري في رأسمالية عالمية تتسم بالأزمات والتقلبات العنيفة عدا انهيار المنظومة الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفيتي، وخلقت هذه الظروف تصاعدا سريعا في الغضب والاحتجاج الجماهيري لكنه لم يأخذ بعداً ا منظماً ومتواصلاً(تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية ١٩٩٩، ٣١)، وكادت مصر أن تفلس في بداية التسعينيات لتجاوز حجم الديون الخارجية ٥٢ مليار دولار، ولولا الدعم الخليجي السخي الذي حصل عليه مبارك عن مشاركة الجيش المصري في حرب الكويت لأعلنت البلاد إفلاسها مع ندرة موارد النقد الأجنبي في ذلك التوقيت. ووفقا للأرقام والإحصاءات الرسمية في آخر عام لحكم مبارك، فإن مؤشرات الاقتصاد المصري الكلية كانت في تحسن شكلي. وحسب بيانات رسمية، بلغ معدل النمو في العام الذي سبق إطاحة مبارك (٢٠١٠) نحو ٥.١% ووصل الناتج الإجمالي إلى ١٨٧.٣ مليار دولار (١.١ تريليون جنيه تقريبا حسب أسعار السوق آنذاك)، وبلغ الدين الخارجي نحو ٣٣.٦ مليار دولار، وهو ما يقترب من قيمة الاحتياطي النقدي في ذلك الوقت، بينما بلغ الدين المحلي ٨٨٨.٧ مليار جنيه، ليصل الدين العام إلى نحو ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وشهد قطاع السياحة في ظل حكم مبارك موجات من الصعود والهبوط تأثراً بالحوادث الإرهابية التي كانت تستهدف الدولة من وقت لآخر، وعلى الرغم من احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ نحو ٣٧ مليار دولار، إلا أن جزءا من إيرادات الاحتياطي جاء

من صفقات بيع الشركات والبنوك، ومنها بنك الإسكندرية رابع أكبر بنك في البلاد، اضافة إلى بيع شركات أسمنت وأسمدة ورخص شركات اتصالات. مصر عانت في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠ من ظاهرة النمو بلا فرص عمل، ويعود ذلك إلى الطابع الهيكلي المزمن في تكوين الناتج التي تعتمد على مصادر غير مستدامة(الاقتصاد في عهد مبارك- ٣٠ عاماً من الفساد والفقر ٢٠٢٠).

الفرع الثاني/ الدوافع السياسية: تراجع الإنفتاح السياسي للنظام خلال السنوات العشر الأخيرة قبل الثورة، بحيث تم تهميش القضاء بإبعاده عن الاشراف على الانتخابات، و ابتكار أساليب قانونية لإيقافه تنفيذ الأحكام. أما الاعلام، فقد عاد الاعلام الرسمي بتوجيهاته إلى دور الناطق الرسمي للحكومة المصرية و المدافع عنها و حجب الأصوات المعارضة له؛ فيما تعرض الاعلام الخاص إلى سياسة قمعية تعتمد على الضغط على المالكين لتحديد الخطوط الحمراء ، وكذلك تحويل رؤساء تحرير العديد من الصحف إلى محاكمات فضائية(بشارة ٢٠١١، ٥-٦). وكان هناك مشروع لتوريث الحكم في مصر، عبر تهيئة الرأي العام المصري لتقبل فكرة نقل السلطة إلى نجل الرئيس المصري (جمال مبارك) من خلال ضم "جمال مبارك" الى الحزب الوطني و اظهاره بالمقدمة في المؤتمرات والندوات ، كذلك سعي الحزب الحاكم وضع القيود على الأحزاب ووضع شروط تعجيزية للحصول على ترخيص عبر اللجنة المسؤولة عن قبوله من رفضه، وغالبا ما يشغلها مسؤول من الحزب الوطني الحاكم(عبد المجيد ٢٠١١، ٦٢). مما أثار غضب الرأي العام وخرجت مظاهرة عام ٢٠٠٥م بقيادة (حركة كفاية) للمطالبة بأنهاء مشروع التوريث السياسي وكان شعارها بالمظاهرة(لا للتمديد ولا للتوريث)(قاياتي ٢٠١٣، ١٤٦) ، ناهيك عن التزوير الانتخابي الذي يعطي الحق فقط للحزب الحاكم بحصوله على اغلبية الاصوات الانتخابية(علي ٢٠١٣، ٨٤).

أما قانون الطوارئ فقد عملت به الحكومة المصرية بعد ان تم اغتيال الرئيس الأسبق(أنور السادات) تسلم رئيس مجلس الشعب الحكم بصفه مؤقته وذلك وفقا لـ(م٨٤) من دستور عام ١٩٧١ المصري ، واصدر العديد من القرارات أهمها استمرار العمل بقانون الطوارئ لمدة سنة(احمد ٢٠٠٤، ٢١٣)؛ لكنه استمر طول فترة حكم الرئيس الاسبق(حسني مبارك) لكي يتمكن الحكومة بحجز اي شخص لفترة غير محدده وبدون قيود على ذلك، لهذا استمرت سياسة القمع الدائمة للمواطنين المعارضين من قبل الشرطة و أجهزة الأمن (ابو دوح ٢٠١١، ١٢١).

الفرع الثالث/ الدوافع الاجتماعية(غياب العدالة الاجتماعية): إن أهم المشكلات التي تعاني منها مصر هي سوء التوزيع السكاني والحضري؛ إذ جاءت محافظة القاهرة بالمرتبة الأولى كأكثر محافظات

مصر عدداً للسكان ، ومحافظة جنوب سيناء أقل المحافظات سكانياً(الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري ٢٠١٨) ، فهنا المساحة المأهولة بالسكان تقدر بـ (٧,٨%) من المساحة الإجمالية، وتحيط هذه المساحة بوادي النيل في شريط ضيق يصل اتساعه إلى ٣٠كم، أدى ذلك إلى الإختلال في توزيع الكثافة السكانية وتمركزها في الشريط الضيق مقارنة بمساحة الدولة، وكذلك مركزية السلطة السياسية تأريخياً، فهذا الوادي الحضري يحيط به أرض صحراوية كبيرة تصل إلى (١٠٠٠كم) بين الوادي والحدود الخارجية للدولة مما يعني صعوبة قيامها بتأمين هذه المساحة الواسعة(محمود السيد ٢٠١٤، ٦). كل ذلك يدل على أن هذه المؤشرات خطيرة من خلال ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستويات الصحة والتعليم والمعيشة، نتيجة الأزمات المستمرة وغياب التخطيط الاستراتيجي الفعال تؤدي إلى تقليل هذه المعدلات (حافظ ٢٠١١، ١٩)، وارتبط تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالمناطق العشوائية ، إذ نجد أن عدد سكان العشوائيات في مصر بلغ نحو ١٢.٢% أي نحو ١٦.٨% ، إذ كانت البنية الاجتماعية المصرية معبأة بكل عوامل الانفجار، فقد أشار تقرير التنمية العالمي الصادر عن البنك الدولي لعام (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) الذي نشر في شباط ٢٠٠٨ بأن (١١) مليون مواطن مصري يعيشون في (٩٦١) منطقة عشوائية، بالمقابل نجد بأن (٢%) من المصريين يتحكمون في (٤٠%) من عائدات الدخل القومي(كمال ٢٠١٢، ١٠٠)، وفي هذا الاطار كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن عدد السكان المحرومين من خدمة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بلغ نحو ٢٤.٥ مليون نسمة، أي بنسبة ١٧.٧% من اجمالي عدد السكان، معظمهم من سكان العشوائيات، يضاف الى ذلك أن عدد القرى المحرومة من خدمات الصرف الصحي الى نحو ٣٧٢٨ قرية، أي ما يعادل ٧٩.٨% من اجمالي القرى، فضلاً عن معاناة المصريين من أزمة السكن الخانقة، وصعوبة المواصلات، وشعور المواطن بفساد الإعلام الذي بات أداة في يد النظام لتسخير أهدافه ومصالحه(خليل ٢٠١٢، ٢٣).

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية

إن الوضع الاقتصادي كان المحرك الاول للحراك الجماهيري في مصر لذلك جاءت في مقدمة الشعار الرسمي(عيش – حرية- عدالة اجتماعية)، فضلا عن العوامل الداخلية (سياسية- اقتصادية- اجتماعية) فإن للعوامل الخارجية ثقل أكبر في تأجيج الصراع، إذ إن السفارة الامريكية أنفقت ٤٠ مليون دولار لإبقاء التحرك الجماهيري لأطول فترة ممكنة وذلك بمساعدة حليفها(الاخوان المسلمين) لأجل تغيير النظام السياسي في مصر، والدليل في عام ٢٠٠٦م قال "جيمس وولسي"

رئيس وكالة المخابرات الأمريكية السابق ما نصه (سنضع لهم إسلاماً يناسبنا ثم نجعلهم يقومون بالثورات وإذا نجحنا في إقناع المسلمين في العالم إننا إلى جانبهم سوف ننجح في النهاية كما فعلنا ونجحنا في الحرب العالمية الأولى والثانية و الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي، طالما نفعل هذا سوف نجعلهم متوترين ، سوف نجعل نظام مبارك متوتراً وإذا نجحنا في تحرير العراق وبدأنا التفرغ إلى سوريا والدول الأخرى نضغط عليهم لمحاولة تغييرهم فسيأتون لنا ويقولون نحن متوترون جداً جداً وجوابنا هذا جيد، نحن نريدكم أن تكونوا متوترين نحن نريدكم أن تعرفوا أنه الآن وللمرة الرابعة خلال المائة سنة الماضية أن هذه الدولة (اسرائيل) وحلفاءها قادمون للزحف وسوف ننتصر لأننا إلى جانب هؤلاء الذين يخاف منهم الحكام العرب (أنهم شعوبهم))(شريم٢٠١٥). وقد نجحت في ذلك عبر استخدام الجيل الرابع للحروب، وذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي التي ساهمت بنشر الاشاعات والتأييد على الصراع والعنف(الشلبي ٢٠١٦، ٥١٣).

اغلب الدول الاوربية ومنها بريطانيا وفرنسا والمانيا وكذلك امريكا وروسيا وحتى اسرائيل متذبذبة علنا أن تصرح عن موقفها من تغيير النظام السياسي بين التأييد والرفض في بادئ الامر، على الرغم من الدعم السري المادي والاعلامي وخاصة(مواقع التواصل الاجتماعي) من الدول الغربية وأمريكا بالتحديد لنجاح التغيير السياسي . على العكس من تركيا فكانت واضحة لدعمها للإخوان المسلمين ماديا وسياسياً ، وإيران رحبت بالتغيير السياسي، على العكس من الدول العربية كانت متوترة جدا خوفاً أن يطالهم التغيير (الشلبي ٢٠١٦، ٥٤٧١).

المبحث الثالث: مصر بين الحكم المدني والحكم العسكري

شهد القرن العشرين توسعاً في الحماية الدولية لحقوق الانسان عبر قواعد قانونية ملزمة لدول الاعضاء(الشافعي ٢٠٠٩، ١٨)، لهذا في حال وجود جرائم قانونية هناك وسائل سلمية أجاز فيها المشرع المصري مخاطبة الشعب السلطة العامة أما بالمخاطبة المباشرة والتي تتمثل بتقديم الشكاوي والبرقيات والرسائل للسلطة العامة (أي وسيلة اعلام الدولة بأمر يدفع الضرر) وكثير ما يهمل ذلك خاصة إذا كان المشتكي لا يملك نفوذا يمكنه من التأثير أو عن طريق وسائل غير مباشرة وذلك عبر المظاهرات والاعتصامات والاضراب السلمي (مسعد ٢٠١٢، ٢٧)، لكن ذلك لم يغير من الواقع شئ مما فتح المجال لقوى خارجية تدعم القوى الداخلية عبر منظمات وهيئات اجتماعية مستغلة حاجة افراد المجتمع لإحداث تغيير سياسي يخدم مصالحها. فبعد التحول السياسي الذي شهدته مصر في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ م والذي أفضى إلى تنحي الرئيس "حسني مبارك"، وما نتج عن الحراك

السياسي، وفوز أول رئيس مدني في تاريخ مصر، وعودة حركة الاخوان المسلمين الى واجهة المشهد السياسي، دخلت مصر في مرحلة من التجاذبات السياسية بين المؤسسة العسكرية والرئيس " محمد مرسي"، وفي ظل عدم استعداد العسكر للتخلي عن دورهم المحوري في الحياة السياسية، قاموا بالانقلاب على الرئيس وإرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل الحراك (الثوري)، في ظل عدم وجود مؤشرات تدل على قدرة أي طرف في الساحة السياسية المصرية لمواجهة الدور المتزايد للجيش في السياسة.

المطلب الاول: الحالة الاقتصادية في مصر بعد الثورة

تعد التنمية الاقتصادية إحدى المطالب الرئيسة لثورة ٢٥ يناير (كانون الثاني) ٢٠١١م، والتي كانت أبرز شعاراتها "عيش –حرية– عدالة الاجتماعية"، ومع مجيء الرئيس(محمد مرسي) كأول رئيس منتخب في مصر ما بعد الثورة، ارتفع سقف الطموحات الاقتصادية، وتجدد الأمل في بناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق رفاهية المواطن المصري، بيد أن الساحة الاقتصادية شهدت منذ توليه إخفاقات متعددة، كان معظمها صادما للمواطنين والأوساط الاقتصادية المختلفة؛ إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الشهور التسعة الأولى من حكمه نحو ٢.٣% فقط ، ومع تولي حكومة هشام قنديل مسئوليتها في أب٢٠١٢م، أعلنت اعتزامها تنفيذ إجراءات تقشفية لتقليص عجز الموازنة المتزايد تمهيدا لحصول مصر على قرض إنقاذي من صندوق النقد الدولي، ولكن تأجيل تنفيذ إجراءات القرض دفع إلى استمرار عجز الموازنة، والذي وبلغ خلال ١١ شهرا نحو ٢٠٣ مليار جنيه بزيادة نحو ٤٨% عن الفترة المماثلة للعام المالي الفائت، بما ساهم في النهاية، في رفع معدلات البطالة إلى ١٣.٢% خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣م، مقارنة بنحو ١٢.٥% خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٢م، ومن ثم فقد خفضت مؤسسة "موديز الدولية" التصنيف الائتماني لمصر مرتين خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٣م، ففي ٢١ شباط ٢٠١٣ م أصبح تصنيف مصر هو B3 انخفض في ٢١ أذار ٢٠١٣م إلى Caa1، معللة ذلك بارتفاع حدة التوتر السياسي والاضطرابات الداخلية في مصر، وقد نشأ عن عجز الموازنة المتضخم أزمة التوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز حتى بلغ الدين العام المحلي نحو ١.٣ تريليون جنيه بنهاية أذار ٢٠١٣، بنسبة ٨٠% من الناتج المحلي. أما الدين الخارجي قد ارتفع إلى ٤٤ مليار دولار، ومن ثم فشلت الحكومة في تنفيذ وسائل ابتكارية تقلص عجز الموازنة من جهة، وتحقق الرضا الاجتماعي والتوافق السياسي من جهة أخرى(الغيطاني ٢٠١٣). فضلا عن ذلك، فقد ركز الرئيس (محمد مرسي) على الاكتفاء الذاتي من القمح، وعلى الرغم من العقبات التي تراكمت

خلال أعوام حكم الرئيس (حسني مبارك) وعلى رأسها تبعية القرار المصري للخارج، الذي أدى إلى إهمال إنتاج القمح محلياً والاعتماد على استيراده من الخارج بأسعار تخضع لسياسة السوق العالمية، اتبع الرئيس(محمد مرسي) استراتيجية أدت إلى أن تقفز إنتاجية القمح في السنة المالية (٢٠١٢ |٢٠١٣) ، من (٧) ملايين طن إلى (٩.٥) مليون طن بزيادة (٣٠%) عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١م، على الرغم من أن مساحة الأرض المزروعة بالقمح لم تزد على (١٠%) من مجمل المساحة المخصصة للزراعة(الاقتصاد المصري بين عام مرسي واعوام السيسي ٢٠٢٠).وعلى الرغم من ان مشكلة القمح لم تكن مشكله تتعلق بالظروف الاساسية كالمياه والارض الصالحة للزراعة او التمويل بل كانت مشكله ارادة سياسية تتعلق بالنظام الحاكم نفسه ، لأنه كان يخضع لسياده بعض الدول الخارجية وما يفرضه صندوق النقد الدولي من شروط الاقتراض وهو ما حاول مرسي ان يتحرر منها(الدسوقي٢٠١٣).

وقد شهدت مصر في نهاية حكم الرئيس "مرسي" أزمة وقود خانقة وغير مسبوقة، تسببت في تكدس السيارات أمام محطات البنزين في مختلف أنحاء البلاد لساعات طويلة، ويعد ذلك إلى ارتفاع احتياجات السوق عن معدلات الاستهلاك الطبيعية، وعمليات التهريب التي وصلت إلى ٣٨٠.٥ مليون لتر سولار، و٥٢.١ مليون لتر من البنزين في الفترة من حزيران ٢٠١٢م وحتى أيار ٢٠١٣م، مما تسببت في ارتفاع أسعار مختلف السلع بشكل كبير لاعتماد النقل على السولار والبنزين، رافقتها تزايد أزمة انقطاع التيار الكهربائي (الجمل ٢٠١٩).

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية بعد الثورة

ظلت بنية المؤسسة العسكرية منذ تموز ١٩٥٢م ، قائمة على تمركز إدارة المؤسسة في مجموعة من القيادات تدير الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية، تضم رئيس الجمهورية كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة (رئيس الأركان، قائد القوات الجوية، قائد قوات الدفاع الجوي، قائد القوات البحرية، رئيس هيئة العمليات).كما تم تأسيس مجلس الدفاع الوطني المصري، ليكون مسؤولا عن وضع الأطر العامة لتأمين البلاد، وتحديد العقيدة الأساسية، والعقيدة البيئية، والعقيدة التنظيمية للجيش المصري، وفي عام ١٩٦٨ م ، تم تشكيل "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بموجب القانون رقم ٤ لعام ١٩٦٨ م بعد هزيمة ١٩٦٧ م ، وكان الهدف الرسمي من تشكيله هو تنسيق استراتيجية وعمليات القوات المسلحة في زمن الحرب، ولهذا السبب سعى الرئيس أنور السادات إلى الحصول على مشورته قبل حرب ١٩٧٣ ، وعلى خلاف

"مجلس الدفاع الوطني"، لم يكن وضع "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" مصونا في الدستور، وبدا أنه لا يجتمع إلا في المناسبات السنوية للحروب السابقة، مثل "ذكرى حرب أكتوبر"، لكن دوره أصبح محوريا في أعقاب ثورة يناير(كانون الثاني) ٢٠١١ م ، وفي منتصف عام ٢٠١١م ، اتخذ المجلس قراراً استثنائياً يقضي بأن أعضاء المجلس العسكري لن تنتفي عنهم الصفة العسكرية حتى لو تم إخراجهم من الخدمة بسبب ما أو عند إحالتهم للمعاش، وأنهم يظلوا على قوة الاستدعاء للمجلس العسكري (الشافي ٢٠١٩، ٤) .

وتعد هذه المرحلة المتمثلة بتولي المجلس العسكري الحكم وكان عددهم (٢٣) ضابطاً ، (٦) منهم كانوا يقومون بصنع القرار داخل المجلس، وكان رئيس هذه المجلس هو "المشير حسين الطنطاوي" ، واصدر في ١٥شباط ٢٠١١ م إعلانا دستورياً أكد فيه على الغاء العمل بالدستور السابق (دستور ١٩٧١م) ؛ كما أكد على إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة سته اشهر ، وأيضاً قام بحل المجلسين السابقين هما مجلسي (الشعب والشورى)، وتعجيل في اجراء انتخابات جديدة(أبو ردن ٢٠١٧ ، ١٧) ، وبعدها كلف رئيس المجلس للقوات المسلحة (عصام شريف) بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة (احمد شفيق) ، وانفرد المجلس العسكري بإدارة المرحلة الانتقالية ، إذ كان يجمع بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، ويعاونه في التنفيذ مجلس الوزراء وفقا للمادة (٥٦و٥٧)، توضيح لتكوين انتخابات برلمانية ورئاسية، وتشكيل لجنة من (١٠٠) عضو لوضع دستور جديد للبلاد ، وأكد على ان يكون اعتماد الانتخابات على النظام المختلط (الفردي والقوائم تكون مغلقة) ، كما أتفق المجلس العسكري بالاعتماد على ان يكون ثلث المقاعد تكون بالنظام الفردي والثلثان بنظام القوائم المغلقة ، اصدر الطنطاوي اعلاناً دستورياً في ٢٥ أيلول ٢٠١١ م يعدل اعلان ٣٠ أذار ويتضمن النسبة المعدلة(ماضي ٢٠١٥، ٥٩). اتبع المجلس العسكري سياسية محدودة لم يتناول فيها الملفات الكبيرة مثل (قانون الطوارئ والافراج الفوري عن جميع السياسيين واصدار العفو العام) ، وظهرت القوى المضادة التي كانت تسعى لإثارة التناقضات داخل المجتمع ولاسيما مع استمرار المظاهرات المطالبة بتحسين الخدمات، وقد دفعت هذه الاحداث المجلس العسكري الى العمل على تمديد قانون الطوارئ حتى منتصف عام ٢٠١٢م الامر الذي اثار المخاوف استمرار الحكم العسكري(الصفار ٢٠١١، ٢٤).

المطلب الثالث: التطورات السياسية في مصر بعد الثورة

لطالما اتسمت العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام السياسي عموما بجميع مراحله بدأً من الملك فاروق ومروراً بالرئيس جمال عبد الناصر وصولاً للرئيس أنور السادات ومن ثم مرحلة الرئيس حسني مبارك، بصراع دائم. فاز محمد مرسي عيسى العياط، المرشح الرئاسي لحزب الحرية والعدالة للإخوان المسلمين، في ٣٠ حزيران ٢٠١٢م بـ ٥١,٧% من الأصوات على "شفيق أحمد"، آخر رئيس وزراء عينه الرئيس "حسني مبارك"، والذي كان يعد إمتداد للحزب الوطني الديمقراطي، وفي الرئيس في ١٢ أب أصدر جملة من القرارات الحاسمة التي انهى من خلالها حالة الازدواجية بين كلا من السلطة وادارة مصر ، إذ سيطر على كافة المؤسسات المصرية وتم تقليص الدور السياسي للمجلس الاعلى للقوات المسلحة ، واصدر إعلاناً دستوريا جديد الغي فيها العمل بالإعلان الدستوري المكمل الصادر من قبل مجلس العسكري في ١٧ حزيران٢٠١٢ م (العناني ٢٠١٧، ٧٩.) .

بعد مقتل ١٦ جندي في سيناء على يد جماعة مسلحة، كانت الفرصة مواتية للرئيس "مرسي" للانتقام من خصومه السياسيين، فقام بالإطاحة بعدد من الجنرالات الاكثر نفوذا في المؤسسة العسكرية والامنية، من خلال إصدار قرارات بعزلهم وإستبدال غيرهم، فعزل "المشير طنطاوي " ونائبه اللواء" سامي عنان" ورؤساء أجهزة كل من المخابرات العامة "مراد موافي"، والحرس الجمهوري "محمد نجيب عبد السلام"، والشرطة العسكرية "حمدي بدين"، ومديرية أمن القاهرة "محسن مراد"، وقوات الأمن المركزي "عماد الوكيل"، من مناصبهم، وإقالة اللواء" صدقي صبحي" قائد الجيش الثالث الميداني، إلى رتبة الفريق وتعيينه رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة، وإقالة الفريق "مهاب مميش" من منصب قائد القوات البحرية، وتعيينه رئيسا لهيئة قناة السويس، وترقية اللواء "عبد الفتاح السيسي" مدير المخابرات الحربية، إلى رتبة فريق أول وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، ووزيرا للدفاع، وتعيين اللواء "محمد العصار"، مساعدا لوزير الدفاع(عبد الفتاح ٢٠١٣، ٩١)، وقد لقيت سلسلة القرارات التي قام بها الرئيس "مرسي" تأييدا شعبيا، في المقابل قلقاً من الجهات العسكرية والقضائية، فتحولت بعدها الى العداوة الصريحة عبر الاقوال والافعال بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية مستغلين الغليان الشعبي المطالب بتوفير الخدمات الضرورية وإتهام الاخوان المسلمين بتركيز السلطة بيدهم عبر تشكيل حركة " تمرد" المدعومة من المخابرات المصرية والقوى المعارضة للنظام السياسي ، اعلن في ٢٠١٣/٧/٢م وزير الدفاع" عبد الفتاح السيسي" عزل الرئيس " مرسي" وتتسلم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا" عدلي منصور"، أصدر فيها الرئيس المكلف للمرحلة الانتقالية في ٢٠١٣/٧/٩م

إعلاناً دستورياً يتضمن٣٣مادة وتعيين " محمد البرادعي" نائباً للرئيس، وتكليف " حازم الببلاوي" بتشكيل الحكومة المؤقتة، وفي ٢٠١٤/٣/٢٦م أعلن " السيسي" استقالته من الجيش وعزمه في خوض الانتخابات الرئاسية والذي فاز بنسبة ٩٦,٩% وقام "ابراهيم محلب" بتشكيل الحكومة بعد فوز "السيسي"، لكنه سرعان ما قدم استقالته، وكلف " "شريف إسماعيل" بتشكيل الحكومة، التي أدت اليمين الدستورية في ٢٠١٥/٩/١٩م (البكري ٢٠١٣، ٤٣٣). ولهذا يمكن القول بأن العلاقة بين رئيس الجمهورية في مصر والمؤسسات ذات الطابع العسكري علاقة عضوية، ففي الفترة الممتدة من وزارة محمد نجيب عام ١٩٥٢ م وحتى آخر تعديل وزاري أجراه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨ م بلغ عدد من تولوا المناصب الرئيسية في النخبة السياسية التي تولت السلطة في مصر ١٣١ شخصية، منهم ٤٤ من العسكريين، فضلاً عن رئيس الجمهورية فإن جميع المناصب القيادية العليا تولاها الضباط بصفة ثابتة، فكان كل نواب الرئيس من العسكريين، وعلى الرغم من أن نفرد الجيش قد تم تحديده سياسيا في عهد الرئيس أنور السادات، إلا أنه قد توسع في مجال الخدمة المدنية وفقا للقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٩م، والذي أعطى للقوات المسلحة دورا تنمويا في إطار تنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للخطة العامة للدولة، وقد زاد نفوذ هدا الجهاز في القطاع المدني في عهد الرئيس حسني مبارك(الجبور، ٣٨)، وفي ظل عدم استعداد العسكر للتخلي عن دورهم المحوري في الحياة السياسية، قاموا بالانقلاب على الرئيس (محمد مرسي)، وعلى ضوء ذلك سوف نوضح تركيز الرئيس(عبد الفتاح السيسي) داخليا وخارجياً:

الفرع الاول: دور الرئيس عبد الفتاح السيسي داخلياً

منذ تولي الرئيس (عبدالفتاح السيسي) الحكم اعطى اهمية كبيرة لملف الامن بشكل عام (شاهين ٢٠١٤ :ص٦) ، وشهدت مصر في ولايته مجموعة من القرارات كانت معظمها تخص طبقة الفقراء والطبقة المتوسطة ، ويمكن تحديد أهم قرارات الرئيس (عبدالفتاح السيسي) خلال ولايته الاولى (٢٠١٤_٢٠١٨)(فهمي ٢٠١٩، ٢٨٥):

١- إنشاء (١١) الف مشروع على ارض الجمهورية المصرية ابرزها (قناة السويس الجديدة ، العاصمة الإدارية الجديدة) بتمويل يصل (٢) تريليون جنية .

٢- في حزيران ٢٠١٧م رفع قيمة ما يستحق الفرد في بطاقة التموين من ٢١ إلى ٥٠ جنيها للفرد الواحد، الذي هو عبارة عن سلع غذائية يحصل عليها المواطن بقيمة الدعم المخصص له، إذ جاء خاصةً لتخفيف العبء عن محدودي الدخل .

٣- قرار الرئيس "السيسي" رفع الحد الادنى لشبكة الامان الاجتماعي بمبادرة عرفت بـ" تكافل وكرامة" بنسبة تصل الى نسبة (٣٠%) اي (٤٥٠) جنيها للمسن او المعاق ، ذلك عن طريق الاستهداف الموضوعي للأسر التي لديها مؤشرات اقتصادية واجتماعية منخفضة تحول دون إشباع احتياجاتها الأساسية وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية، فضلاً عن مد شبكة الحماية لتشمل الفئات التي ليس لديها القدرة على العمل والإنتاج مثل كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) أو من هم لديهم عجز كلى أو إعاقة.

٤- اطلاق مبادرة "مصر بلا غرامات" والتي تستهدف سداد ديون الغرامات التي شكلت نقطة فارقة في حياة الكثير من الأسر، التي سقطت في بئر الديون، وساهمت هذه المبادرة على مدار السنوات الماضية في الافراج عن عدد كبير منهم .

٥- قرار انشاء لجنه العفو الرئاسي وتتكون من (٥) اعضاء والتي تخرج على اثرها ما يقارب عن (٩٠٠) شاب.

٦- اصدار الرئيس " عبد الفتاح السيسي" قرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ٢٠١٧م بإنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب لمدة ثلاثة سنوات، والتي تهدف إلى تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بكافة قطاعات الدولة والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم بعد أن ادرك أن الشباب هم عماد الدولة المصرية وأساس قوتها ، وطريقها نحو النهوض والتقدم(جهود الدولة في رعاية الشباب ٢٠٢٢).

وفي يوم ١٦نيسان ٢٠١٩م وافق مجلس النواب المصري على مقترحاً بتعديل الدستور، وأبرز ما في ذلك المقترح، هو اطالة مدة الرئاسة من أربعة سنوات إلى ستة تنص على أنه "تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيسا للجمهورية، ويجوز إعادة انتخابه لمرة تالية"، وتعديل النص الدستوري المتعلق بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية، إذ سيتم حذف عبارة "ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة" من نص المادة ١٤٠ من الدستور"، وعوضاً عنها تضاف عبارة "ولا يجوز أن يتولى الرئاسة لأكثر من مدتين رئاسيتين متتاليتين"، الجدير بالذكر أن القاعدة الدستورية التي تحظر الترشح مجدداً على من انتخب رئيسا للجمهورية مرتين تم استفتاء الشعب المصري عليها ثلاث مرات ووافق، وذلك في أذار ٢٠١١م، وكانون الأول ٢٠١٢م، وفي استفتاء كانون الثاني ٢٠١٤م، والذي تم فيه إضافة نص للدستور للفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٦ يحظر فيها تعديل تلك القاعدة بأي شكل مع السماح فقط بإضافة المزيد من الضمانات لها، وتجدر

الإشارة إلى أن الرئيس الحالي تم اعادة انتخابه رئيسا للجمهورية في الأول من أيار ٢٠١٨ م لمدة اربعة سنوات تنتهي صيف ٢٠٢٢م، وكان من المفترض أن تكون الأخيرة ؛ ولكن ووفقا لتلك التعديلات المقترحة سيستمر رئيساً للجمهورية حتى عام ٢٠٢٤ دون حاجة لخوض انتخابات رئاسية، مع السماح له بالترشح لمرة ثالثة ولمدة ستة سنوات(رمضان ٢٠١٩).

أما بخصوص الحالة الاقتصادية، فمنذ تولى" السيسي" السلطة، ضخت دول الخليج المليارات من الدولارات في خزائن مصر انفقت على بناء المشروعات، هذا فضلاً عن اقتراض مصر منذ عام ٢٠١٦م(٢٠ مليار دولار) من صندوق النقد الدولي بشرط تخفيض العملة المصرية لتصل١٨ جنيهاً للدولار الواحد، وإن التوسع في الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية لم يكن له مصدر لتمويله سوى القروض الخارجية، وبدا كل شيء على ما يرام إلى حين جاءت الحرب الأوكرانية، وما ترتب عليها من ضغط على الاقتصاد المصري، الذي تثقله واردات الحبوب الخارجية، ولكن الأهم أن الأزمة الأوكرانية أدت لتخوف مستثمري الأموال الساخنة من الاقتصادات الناشئة، فسحبوا أموالهم من مصر، تاركين القاهرة بلا موارد لسداد عجز ميزانيتها، وكذلك سداد الديون القديمة، وأدى ذلك لتراجع العملة ورفع كبير للفائدة، يزيد تكلفة الديون الجديدة مما فاقم العجوزات المالية، ويمكن القول ان المشكلة الاساسية في الاقتصادي المصري هو اعتماده بشكل اساسي على الاقتراض والمعونات الخارجية فضلاً عن الزيادة السكانية التي لا تناسب الموارد مما يفاقم من الازمة (لماذا تعثر الاقتصاد المصري في عهد السيسي ٢٠١٣).

الفرع الثاني: دور الرئيس عبد الفتاح السيسي خارجياً

دخلت السياسة الخارجية المصرية مرحلة جديدة عبر النشاط المكثف الذي قام به الرئيس عبدالفتاح السيسي، على صعيد السياسة الخارجية وعلاقات مصر الدولية، إذ عكست زيارات وجولات الرئيس الخارجية، والتي بلغت ١٢٥زيارة خارجية، جاء العام الأول في المركز الأول من حيث كثافة هذه الزيارات بعدد ٢٧ زيارة خارجية، يليه العام الخامس ٢٢ زيارة خارجية، في حين تساوي عدد زيارات كل من العامين الثاني والرابع من فترة حكم الرئيس السيسي بـ ١٧ زيارة سنوياً من إجمالي الزيارات الخارجية للرئيس السيسي خلال تلك الفترة، فيما احتل العام السادس والسابع أقل عدد من الزيارات بعدد ١٤ و١٠ زيارات على التوالي، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورنا، وبلغ عدد الدول التي زارها الرئيس السيسي في قارات العالم المختلفة، خلال سبع سنوات، ٤٨ دولة في قارات العالم المختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية غرباً وحتى اليابان شرقاً، ومن روسيا شمالاً حتى تنزانيا جنوباً، و جاءت

المملكة العربية السعودية في صدارة الدول التي زارها الرئيس عبد الفتاح السيسي ١٢ مرة(الشريف ٢٠٢١). وبهذا ساعدت الدبلوماسية الرئاسية منذ ٢٠١٤م في عودة مصر كلاعبٍ إقليمي، وأسهمت في تحقيق المصالح الوطنية للدولة، وفى تحقيق متطلبات الأمن القومي، وفي تعزيز القدرات المصرية وتوفير الدعم الخارجي، كما أسهمت في إزالة القيود على حركة مصر الخارجية، خاصة ملفات الحقوق والحريات، والأمن القومي، ويجدر بالإشارة إلى أن الخطاب الرئاسي الذي يعمل دائما على شحذ القدرات ورفع الهمم الوطنية في الداخل يكرر دائما بأن «التحدي يولد فرصة»(سلامة ٢٠٢٣).

الخاتمة:

تعاني الأنظمة السياسية العربية أزمات متفاوتة في حدتها ، وقد تكون واحدة من هذه الازمات بينها وبين الاستقرار داخل نظامها السياسي والذي ينعكس على أدائها وعلاقتها بجل الفواعل ، فالسلطة في النظم العربية مازالت بيد فرد أو حزب أو طائفة تمارس حق الحكم على الرعايا إما بالانقلابات العسكرية أو من خلال الثورات، وسلطة جمهورية مصر العربية تميزت بدايتها بالاغتيال خوفاً من تأثير بعض الشخصيات الفكرية والعقائدية والكارزمية على المشهد السياسي الى أن انتهت بإحتجاجات شعبية، وإن كان محركها خارجي فإن هناك أسباب داخلية واحتقان داخلي أشعل فتيلها وغير نظام الحكم فيها ، ولكنه بعد أن توضحت حقيقة ما تسمى بـ(ثورات الربيع العربي) بأنها صناعة غربية لهدم الدولة من الداخل، تسارعت مصر بإنقاذ نفسها من شبح الفوضى الخلاقة وأن لا تأخذ مسار اشقائها ممن تدمرت بلدانهم في رياح التغيير أمثال(ليبيا ومصر وسوريا واليمن)، التي دعى إليها أصحابها في الخارج ولا يناضلون إلا من خلف الشاشات أو من وراء أسماء وهمية على صفحات التواصل الاجتماعي، ويحصلون مقابل خيانتهم لوطنهم ولشعبهم على المال الوفير.

المصادر

المصادر باللغة العربية : –

١– الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. *مختار الصحاح*.
٢– ابن منظور ، محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين. ١٩٥٦. *لسان العرب* . طبعة بيروت.
٣– العنبكي ، طه حميد حسن. ٢٠١٥. *النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها*. الطبعة الثالثة. بغداد : مكتب الغفران للطباعة.
٤– المنوفي ، كمال. ١٩٨٧. *أصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت: شركة الربيعان.
٥– الكاظم ، علي غالب العاني.١٩٩٠. *الأنظمة السياسية* .بغداد: مطبعة دار الحكمة .

٦- الاسود، صادق.١٩٨٠. *الاجتماع السياسي*. مطابع جامعة الموصل.
٧- حمادي ، شمران. ١٩٧٥. *الأحزاب السياسية والنظم الإنتخابية*. بغداد: مطبعة الإرشاد.
٨- مصطفى، إبراهيم. ١٩٩٣. *المعجم الوسيط*. مصر: المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.
٩- العلوان ، طه جابر. ٢٠٠٣. *الأزمنة الفكرية ومناهج التغيير*. لبنان: دار الهادي للطباعة والنشر.
١٠- الحريري ، رافدة عمر ٢٠١١. *ادارة التغيير في المؤسسات التربوية*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١١- العمار، منعم صاحي.٢٠١١. *عصف احتلال ومسارات تحكم* . بيروت: بيسان للنشر والتوزيع .
١٢- وهبه ، ربيع. ٢٠١١. *الحركات الاجتماعية تجارب ورؤى في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ـ المغرب ـ لبنان ـ البحرين)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٣- متولي ، عبد الحميد. ١٩٩٧. *القانون الدستوري والنظم السياسية*. الاسكندرية: دار المعارف.
١٤- قاياتي ، محمد. ٢٠١٣. *٢٥يناير مباحث ومشاهدات*. لبنان: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
١٥- احمد ، محمد عبدالخالق . ٢٠٠٤. *رئاسات مصر من عصر الوالي محمد علي باشا الى عهد الرئيس محمد حسني مبارك* . القاهرة: مؤسسة روزا يوسف.
١٦- كمال، إيهاب . ٢٠١٢. *صناعة الطغاة- ثورية البدايات والنهايات المؤلمة*. ط٤. القاهرة: دار الكرنك للنشر والتوزيع.
١٧- خليل، أحمد . ٢٠١٢. *ثورة يناير: وكيف يمكن لمصر أن تصبح دولة عظمى؟؟*. القاهرة: مطبعة القرطاسية.
١٨- الشافعي ، محمد بشير. ٢٠٠٩. *قانون حماية حقوق الانسان*. مصر: مكتبة الجلاء الجديدة.
١٩- سعيد ، محيي محمد. ٢٠١٢. *المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم العربي(ثورات الربيع العربي)* . مصر: المكتب الجامعي الحديث.
٢٠- العناني ، خليل . ٢٠١٧. *اخوان مصر من المعارضة الى السلطة وبالعكس دراسة في ديناميات العصود ومالات السقوط* . في كتاب : افاق الاسلام السياسي في اقليم مضطرب الاسلاميون وتحديات " مابعد الربيع العربي" . عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت .
٢١- البكري ، مصطفى. ٢٠١٣. *الجيش والاخوان: اسرار خلف الستار*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
٢٢- فهمي ، شرين محمد . ٢٠١٩. *اخوان مصر بين الصعود والهبوط ٢٠١١ _٢٠١٧* . مصر:العربي للنشر .
٢٣-الكيالي، عبد الوهاب الكيالي. *موسوعة السياسية*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٢٤-المرسومي ، عماد مؤيد جاسم محمد . ٢٠٠٦. *أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية – التنمية البشرية نموذجا*. أطروحة دكتوراه . جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية.
٢٥-علي، ياسر محمر.٢٠١٣. *دور المؤسسة العسكرية في ثورة٢٥ يناير٢٠١١* . رسالة ماجستير. جامعة الشرق الاوسط/ كلية الاداب والعلوم الانسانية.
٢٦-عبد القادر ، اشرف عبد العزيز. ٢٠١٢. "كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسة الدول" ؟ . *ملحق مجلة السياسة الدولية* . العدد ١٨٧ .

٢٧- الطعان ، عبد الرضا. ١٩٧٧. "مساهمة في دراسة مفهوم الثورة". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*. العدد٣.
٢٨-أ . س . كوهان. ١٩٧٩. *مقدمة في نظريات الثورة* . ترجمة : فاروق عبد القادر . المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٢٩-بشارة ، عزمي. ٢٠١١. *في القابلية للثورة*. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
٣٠-تحولات الاقتصاد المصري: ملاحظات أولية. ١٩٩٩. وحدة الدراسات . مركز الدراسات الاستراتيجية.
٣١-عبد المجيد ، وحيد. ٢٠١١. "نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر". *مجلة السياسة الدولية*. العدد ١٨٤.
٣٢-ابو دوح ، خالد كاظم. ٢٠١١. " ثورة ٢٥ كانون الثاني \ يناير ،، محاولة للفهم السوسيولوجي " . *مجلة المستقبل العربي* . العدد ٣٨٧.
٣٣-السيد ، دلال محمود . ٢٠١٤. "معضلة التحول: إستعادة قوة الجغرافيا في الجمهورية المصرية الثالثة". *مجلة السياسة الدولية*. العدد ١٤٧.
٣٤-حافظ ، زياد . ٢٠١١. " ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل". في مجموعة باحثين. رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية. مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٥-الشلبي ، عيسي احمد. ٢٠١٦. "التدخلات الخارجية للثورة المصرية". *مجلة دفاتر السياسية والقانون*. العدد١٥.
٣٦-عبد الشافي ، عصام. ٢٠١٩. "دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد ٢٠١٣ : المحددات والمسارات". الجزيرة.
٣٧-ابو ردن ، عبدالاله كامل . ٢٠١٧ . "مدى تأثير التعديلات الدستورية بالمشهد السياسي في مصر" . *مجله علوم الشريعة والقانون* . المجلد ٣٣.
٣٨-ماضي ، عبدالفتاح . ٢٠١٥. "هل يمكن ان تجهض الدساتير الثورات الديمقراطية ؟ قراءة في التجربة الدستورية المصرية بعد ثورة يناير" . *المجلة المغربية للسياسات العمومية . العدد ١٨ .*
٣٩-الصفار ، محمد . ٢٠١١. "ادارة المرحلة ما بعد الثورة حالة مصر" . *مجلة السياسية الدولية* . العدد ١٨٤ .
٤٠-عبد الفتاح ، بشير. ٢٠١٣. "الرئاسة المصرية بعد مبارك". *سياسات عربية*، العدد١.
٤١-تقرير ستراتيجي. ٢٠١٦. "مرسي والسيسي دراسة مقارنة". *مركز الزيتونة للدراسات الاستشارية*.
٤٢-الجبور ، محمد سمير . "الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية" . *جامعة الأزهر غزة*.
٤٣-شاهين ، عماد الدين . ٢٠١٤ . "عهد السيسي : التحديات والتوقعات" . مركز الجزيرة للدراسات .
٤٤-الاقتصاد في عهد مبارك... ٣٠ عاماً من الفساد والفقر. ٢٦ شباط ٢٠٢٠. العربي الجديد. : https://www.alaraby.co.uk/
٤٥-الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء المصري. ٢٠١٨/٤/٢٦: https:// www.capmas.gov.eg
٤٦-شريم ، سامي. ٢٠١٥/٥/٢٦. سنضع لهم إسلاماً يناسبنا!!.عمون نيوز: https://www.ammonnews.net/article/231218

٤٧-الغيطاني ، إبراهيم. ٢٠١٣/٦/١٧. الاقتصاد المصري في عهد مرسي.. حصاد تحليلي. المركز المصري للدراسات والمعلومات. https://www.almasryalyoum.com/news/details/319442

٤٨-الاقتصاد المصري ... بين عام مرسي واعوام السيسي. ٣٠حزيران٢٠٢٠. TRTعربي: https://www.trtarabi.com/

٤٩-الدسوقي ، هاجر . ٢٠١٣\١١\٢٨. ٩ ازمات في عهد مرسي، الاناضول . https://www.aa.com

٥٠-جهود الدولة فى رعاية الشباب. ٩أيار٢٠٢٢. الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك الى مصر. : https://www.sis.gov.eg/Story/

٥١- رمضان ، عادل. ٢٠١٩/٤/١٧. تعديل الدستور المصري: من قواعد عامة مجردة إلى قواعد خاصة ذات أهواء. المفكرة القانونية . https://legal-agenda.com/

٥٢- لماذا تعثر الاقتصاد المصري في عهد السيسي رغم اتخاذه خطوات جريئة وتلقي البلاد عشرات المليارات؟. ٢٠١٣/٥/٢٣. عربي بوست. https://arabicpost.net

٥٣-الشريف، نهى. ٢٠٢١/١٠/١٨. السياسة الخارجية في عهد الرئيس السيسي .. سنوات الازدهار الحقيقية. السياسة الدولية. https://www.siyassa.org.eg/News/18156.aspx

٥٤-سلامة ، معتز. ٢٠٢٣/٦/١٤. الدبلوماسية الرئاسية المصرية: أهداف ودوائر جديدة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والستراتيجية. https://acpss.ahram.org.eg/News/20921.aspx

المصادر باللغة الانكليزية : -

1 -Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir.mokhtar alseah. [*Mukhtar Al-Sahah*].

2 -Ibn Manzur, Muhammad bin Makram Abu al-Fadl Jamal al-Din. 1956. [*Lisan al-Arab*]. Beirut edition.

3 -Al-Anbaki, Taha Hamid Hassan. 2015. [*Contemporary political and constitutional systems, their foundations*] components, and classification criteria. Third edition. Baghdad: Al-Ghufran Printing Office.

4 -Menoufy, Kamal. 1987. [*The Origins of Comparative Political Systems*]. Kuwait: Al-Rubaian Company.

5 -Al-Kadhim, Ali Ghaleb Al-Ani. 1990.alnetham alsesah. [*Political Systems*]. Baghdad: Dar Al-Hekma Press.

6 -Al-Aswad, Sadiq. 1980. [*Political meeting*]. Mosul University Press.

7 -Hammadi, Shamran. 1975. Alahzab alseasah wa alnothem alentkhabea.[*Political Parties and Electoral Systems*]. Baghdad: Al-Irshad Press.

8 -Mustafa, Ibrahim. 1993. Alqamus alalmeah.[*Intermediate Dictionary*]. Egypt: Islamic Library for Printing, Publishing and Distribution.

9 -Alwan, Taha Jaber. 2003. [*Intellectual times and approaches to change*]. Lebanon: Dar Al-Hadi for Printing and Publishing.

10 -Al-Hariri, Rafidah Omar, 2011. [*Change management in educational institutions*]. Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution.

11 -Al-Ammar, Moneim Sahi. 2011. [*Occupation and control paths*]. Beirut: Bisan Publishing and Distribution.
12 -Wahba, Rabei. 2011. [*Social movements, experiences and visions of protest movements in the Arab world (Egypt - Morocco - Lebanon - Bahrain)*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
13 -Metwally, Abdel Hamid. 1997. Alqanon aldostorea wa alnetham alseaseh.[*Constitutional Law and Political Systems*]. Alexandria: Dar Al-Maaref.
14 -Qayati, Muhammad. 2013. January 25, [*Investigations and Observations*]. Lebanon: Arab Center for Research and Policy Studies.
15 -Ahmed, Muhammad Abdel Khaleq. 2004.[*Egyptian presidencies from the era of Governor Muhammad Ali Pasha to the era of President Muhammad Hosni Mubarak*]. Cairo: Rosa Youssef Foundation.
16 -Kamal, Ihab. 2012. [*The Making of Tyrants: Revolutionary Beginnings and Painful Endings*]. 4th edition. Cairo: Dar Al-Karnak for Publishing and Distribution.
17 -Khalil, Ahmed. 2012. [*January Revolution: How can Egypt become a superpower?*?]. Cairo: Stationery Press.
18 -Al-Shafi'i, Muhammad Bashir. 2009. Hemat hoquq alensean.[*Human Rights Protection Law*]. Egypt: New Galaa Library.
19 -Saeed, Mohy Muhammad. 2012. [*Economic, social, and political changes in the Arab world (Arab Spring Revolutions)*]. Egypt: Modern University Office.
20 -Al-Anani, Khalil. 2017. []*Egypt's Muslim Brotherhood from the opposition to power and vice versa: A study of the dynamics of revolt and the risks of downfall. In the book: Prospects for Political Islam in a Troubled Regio]*, Islamists and the Challenges of the "Post-Arab Spring." Amman: Friedrich Ebert Foundation.
21 -Al-Bakri, Mustafa. 2013. [*The Army and the Brotherhood: Secrets Behind the Curtain.*] Cairo: Egyptian Lebanese House.
22 -Fahmy, Sherine Muhammad. 2019. [*Egyptian Brotherhood between rise and fall 2011_2017*]. Egypt: Al-Arabi Publishing.
23-Al-Kayyali, Abdel-Wahhab Al-Kayyali. [*Encyclopedia of politics*]. Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing.
24-Al-Marsoumi, Imad Muayyad Jassim Muhammad. 2006. [*The impact of studying the forces of change in anticipating the future of the nation-state - human development as a mode*l]. Doctoral thesis. Al-Nahrain University/College of Political Sciences.
25 -Ali, Yasser Muhammar. 2013.[*The role of the military institution in the revolution of January 25, 2011*]. Master Thesis. Middle East University/Faculty of Arts and Humanities.
26 -Abdel Qader, Ashraf Abdel Aziz. 2012. "How do demonstrations and sit-ins affect the politics of countries"? . *Supplement to the Journal of International Politics*. Issue 187.
27 -Al-Taan, Abdul Reda. 1977. "A Contribution to the Study of the Concept of Revolution." *Journal of Legal and Political Sciences*. Issue 3.
28-A. s . Cohan. 1979.[*Introduction to Theories of Revolution*]. Translated by: Farouk Abdel Qader. Arab Foundation for Studies and Publishing.
29 -Bishara, Azmi. 2011.[*On the potential for revolution*]. Arab Center for Research and Policy Studies.

30-Transformations of the Egyptian Economy: Preliminary Observations. 1999. Studies Unit. Center for Strategic Studies.
31-Abdul Majeed, Waheed. 2011. "The End of Insult: The January 25 Revolution Against Egypt's Fragile Regime." *Journal of International Politics*. Issue 184.
32 -Abu Douh, Khaled Kazem. 2011. "The January 25 Revolution, an attempt at sociological understanding." *Arab Future Magazine*. Issue 387.
33 -Mr. Dalal Mahmoud. 2014. "The Transformation Dilemma: Restoring the Power of Geography in the Egyptian Third Republic." *Journal of International Politics*. Issue 147.
34 -Hafez, Ziyad. 2011. "The January Revolution in Egypt: Questions of the Present and the Future." In a group of researchers. Winds of change in the Arab world, discussion panels. Center for Arab Unity Studies.
35 -Al-Shalabi, Issa Ahmed. 2016. "Foreign Interventions in the Egyptian Revolution." *Journal of Political and Law Notebooks*. Issue 15.
36 -Abdel Shafi, Essam. 2019. "The Role of the Military Institution in Egypt after 2013: Determinants and Paths." Al Jazeera.
37-Abu Radan, Abdul-Ilah Kamel. 2017. "The extent of the impact of constitutional amendments on the political scene in Egypt." *Journal of Sharia and Law Sciences*. Volume 33.
38-Mady, Abdel Fattah. 2015. "Can constitutions abort democratic revolutions? A reading of the Egyptian constitutional experience after the January Revolution." *Moroccan Journal of Public Policy*. Issue 18.
39 -Al-Saffar, Muhammad. 2011. "Post-Revolution Management: The Case of Egypt." *International Political Journal*. Issue 184.
40 -Abdel Fattah, Bashir. 2013. "The Egyptian Presidency after Mubarak." *Arab Politics*, Issue 1.
41-Strategic report. 2016. "Morsi and Sisi, a comparative study." Al-Zaytouna Center for Consulting Studies.
42-Al-Jabour, Muhammad Samir. "The political role of the Egyptian military institution in light of the political transformations." Al-Azhar University - Gaza.
43 -Shaheen, Imad Al-Din. 2014. "Sisi's era: challenges and expectations." Al Jazeera Center for Studies.
44-The economy during the Mubarak era... 30 years of corruption and poverty. February 26, 2020. Al-Arabi Al-Jadeed. : https://www.alaraby.co.uk/
45-The Egyptian Central Agency for Public Mobilization and Statistics. 4/26/2018: https:// www.capmas.gov.eg
46- Shreim, Sami. 5/26/2015. We will put them on
47-Al-Ghitani, Ibrahim. 6/17/2013. The Egyptian economy during the era of Morsi...An analytical harvest. Egyptian Center for Studies and Information. https://www.almasryalyoum.com/news/details/319442
48-The Egyptian economy... between the years of Morsi and the years of Sisi. June 30, 2020. TRT Arabic: https://www.trtarabi.com/
49-Al-Desouki, Hajar. 1/28/2013. 9 crises during the Morsi era, Anatolia. https://www.aa.com

50-The state's efforts to care for youth. May 9, 2022. The State Information Service is your gateway to Egypt. : https://www.sis.gov.eg/Story/
51 -Ramadan, Adel. 4/17/2019. Amending the Egyptian Constitution: from general, abstract rules to specific, whimsical rules. Legal notebook. https://legal-agenda.com/
52 -Why did the Egyptian economy falter during Sisi's era, despite him taking bold steps and the country receiving tens of billions? 5/23/2013. Arabic Post. https://arabicpost.net
53 -Al-Sharif, Noha. 10/18/2021. Foreign policy during the era of President Sisi...the years of real prosperity. The International Politics.
https://www.siyassa.org.eg/News/18156.aspx
54- Salama, Moataz. 6/14/2023. Egyptian presidential diplomacy: new goals and circles, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. https://acpss.ahram.org.eg/News/20921.aspx